

افعال اربعة افعال المدح والذم واربعة افعال المقاربة وثلاثة
عشر افعال النافضة وسبعة افعال القلوب ادخل كلها في اول
القياس وهو الفعل وثلاثة عشر منها أسماء تسعة أسماء
الافعال ادخلها في تاسع القياس وهو معنى الفعل واربعة
اسماء احدها عشرة اذا ركبت مع احد الى تسعة وثانيها كم
وثالثها كذا ورابعها كاي ادخلها في الاسم التام وهو تاسع
القياس وستة منها حروف خمسة حروف الزيادة ادخلها في
تاسع القياس واحدا الواو بمعنى مع اسقطها لكونها غير
عاملة على الصحيح فاقدم **الباب الثاني** الذي هو جزء
من الرسالة لفظاً او معنى كائن في بيان احوال المعصوم
او في تحصيل اورثتها اعلم اولاً وبني الشروع في المقصود ان
الالفاظ الموضوعة لمعنى اذا لم تقع في التركيب كالالفاظ الواردة
من الآسار والحروف مثل زيد غلام داره بل قد وامبا
الافعال فلا توجب بالتركيب كما لم تكن معولة لعاد
العامل كالان تكون عاملة لعاد المعصوم وان وقعت فيه
فهي على ثلاثة اقسام القسم الاول ما لا يكون معولاً اصلاً
لابالاصالة ولا بالقيام اي لا يكون له اعراب الالفاظ ولا تقدير
ولا محل الالعام مقتضية وعاد القياس مقام ما يوجد هو
فيه وهو اثنتان الاول الحروف مطلقاً عاملاً او لا بالاتفاق
والثاني الامر بغير اللام عند البصريين فانه لما حذف عنه
حرف المضارعة التي يسبقها صار المضارع مثلاً للاسم
شبهته تامة على ما مر فاعرب وعمل فتخرج من المثالين لئلا
سببها جوارب لما فقد الى اصالة وهو البناء الاصلى وقال الكوفيون

مطلب الباب الثاني في العموم

هو معرب

هو معرب مجزوم بلام مقدرة منوية وهي نيته عند البصريين
ولهذا قالوا هو موقوف والقسم الثاني ما يكون معجولاً
دائماً اي يكون له اعراب لفظاً او تقديرًا او محلاً الوجود مقتضية
وهو اثنتان ايضاً اي كما لا يكون معمولاً اصلاً الاول الاسم
مطلقاً معرباً او مبنياً حتى حكم على اسماء الافعال قال
الرياسيني نقل عن سيبويه والمناظف وجماعة انها معجولة فيكون
لها موضع من الاعراب واختلفوا في تعيين ذلك الموضع
بانها مرفوعة المحل على الابتداء وفعالها ساو مسد الخبر كما
كفي اقسام الزيدان واختاره ابن الحاجب في اضعاف الفصل
لانها اسماء مجردة عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم
بالابتداء ورد بانها ينشقق به ح تعريف المتداجما وقال
الرضي قياسي على افعالهم مع الفارق اذ معناه معنى الاسم
وان شابه الفعل بخلافها اذ ليس فيها من معنى السمية شي
بل انتقل الى معنى الفعلية ولا عبرة باللفظ كما في سجع بالمعرب
خير من ان تراه فانه ميتل لكونه بمعنى المصدر وان كانت
لفظه فعلاً بل جملة او منصوبة المحل بافعال محذوفة على
المصدرية اي على انها مفعول مطلق فريد من يكامثلاً في تقدير
اروي اروا اذ اذ يلا ورد بان تقدير الافعال يتأ في كونها أسماء
الافعال ومبنية بل يوجب كونها مصادر معربة كسقيما
ورعيما اذ لا موجب للبناء تح لان معنى الفعلية انها للافعال
المقتضية لالها وان قال بعضهم لا وهم المحققون على ما نقله
ابن مالك والجمهور على ما نقله ابن هشام وهو المختار عندهما
وقال الدماميني هذا مذهب الخفش للمحل لها من الاعراب